



PDF

تقليص حدّ الشراء إلى 3 آلاف دينار بدلاً من 5 آلاف.. ومدة السداد ستصبح 18 شهراً بعدما كانت 3 سنوات

# تعديلات جوهريّة على قرار البيع بـ «التقسيط بسعر الكاش»

## 5 إلى 10% كحد أقصى زيادة على سعر السلعة المباعة بالتقسيط عن قيمة السعر المعلن في حالة السداد الفوري

المستهلك ولائحته التنفيذية، كما قالت انه لا يقوم على سبب صحيح ومقنع ببيع صوره، لأنه من غير المستعاب عقلا ومنطقاً أن تكون خدمة البيع بالتقسيط التي يستفيد منها المستهلك وتيسر عليه عملية شراء السلعة التي يحتاج إليها بالمجان، وإنما بحق للبايع في هذه الحالة تقاضي ما يسمى بالفائدة التعويضية، وهو ما يتسق مع روح التجارة. وأكدت الشركات المتضررة في صحيفة الدعوى، أن قرار «التجارة» شابه عيب إساءة استعمال السلطة والانحراف بها لأنه قصد به الإضرار بالشركات التي تقوم ببيع بالتقسيط ومن أبرزها الشركة المدعية. الأمر الذي حداها إلى رفع الدعوى الراهنه بما سلف من طلبات.

ويعد فترة من المداولات حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء نص البند (ث) من المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم 81 لسنة 2023 بشأن ضوابط أحكام التسهيلات الائتمانية الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات، والآزمت جهة الإدارة (200) ديوار مقابل آتاعب المحاماة الفعلية للشركة المدعية ومبلغ 100 ديوار مقابل آتاعب المحاماة الفعلية للشركة المتدخلة في الدعوى.

بالاستعلام من شركة (C-Net) عن بيانات الرصيد المدين الناشئ عن كافة الالتزامات الأخرى للعميل وفقاً للثابت بالشبكة المذكورة.

– عدم زيادة القسط الشهري المستحق على العميل مضافة إليه الأقساط المستحقة عن الالتزامات الأخرى المسجلة على شبكة (C-Net) على نسبة (40%) من صافي الراتب للموظفين و(30%) للمتقاعدين.

– أن لا تزيد قيمة السلع المباعة للعميل الواحد بنظام التقسيط عن 5 آلاف دينار، ويسدد على أقساط شهرية متساوية خلال فترة لا تزيد على 3 سنوات.



# قسط بسعر الكاش

الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات، مع ما يترتب على ذلك من آثار، علماً بأن المادة 3 من القرار الوزاري رقم 81 لسنة 2023 كان تنص على التالي:

الذكية وأجهزة الإنترنت بمبالغ كبيرة وبأقساط شهرية بعوائد مرتفعة. وطلبت الشركات المتضررة في الدعوى التي رفعتها إلى القضاء (أصلها) بوقف تنفيذ ثم بإلغاء نص البند (ث) من المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم 81 لسنة 2023 الصادر بتاريخ 16 مايو 2023 بشأن ضوابط وأحكام التسهيلات الائتمانية

إلى المحكمة لإيقاف قرار وزير التجارة رقم 81 لسنة 2023 والمتضمن ضوابط وأحكام التسهيلات الائتمانية الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات، والذي أصبح سارياً على كل الشركات التجارية العاملة بالكويت بما فيها شركات الاتصالات التي توفر خدمات الاتصالات التي تجانب بيع أجهزة الهواتف

بما يتناسب مع هذه الحدود أو القيام بتأسيس شركة تمويل وفقاً للضوابط الموضوعه من بنك الكويت المركزي. إلى أن القرار الوزاري الجديد سيصدر قريباً بالتعديلات سيضمن استبدال نص المادة 3 من القرار الوزاري رقم (81) لسنة 2023 بالنص التالي: على جميع الجهات المانحة المذكورة بالمادة (1) الالتزام بالضوابط الآتية:

مع هذه الحدود أو القيام بتأسيس شركة تمويل وفقاً للضوابط الموضوعه من بنك الكويت المركزي. إلى أن القرار الوزاري الجديد سيصدر قريباً بالتعديلات سيضمن استبدال نص المادة 3 من القرار الوزاري رقم (81) لسنة 2023 بالنص التالي: على جميع الجهات المانحة المذكورة بالمادة (1) الالتزام بالضوابط الآتية:

أ – القيام بعد الحصول على تفويض من العميل بالاستعلام من شركة (C-Net) عن بيانات الرصيد المدين الناشئ عن كافة الالتزامات الأخرى للعميل وفقاً للثابت بالشبكة المذكورة. ب – عدم زيادة القسط الشهري المستحق على العميل مضافة إليه الأقساط المستحقة عن الالتزامات الأخرى المسجلة على شبكة (C-Net) عن نسبة (40%) من صافي الراتب للموظفين و(30%) للمتقاعدين. ت – ألا تزيد قيمة السلع المباعة للعميل الواحد بنظام التقسيط على 2000 إلى 3000 دينار بحد أقصى، تسدد على أقساط شهرية متساوية خلال فترة لا تزيد على 18 شهراً، ويتعين على الجهات التي تقدم تسهيلات ائتمانية ناتجة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات الواردة في هذه الفقرة أن توفّر أوضاعها بما يتناسب

طارق عرابي

علمت «الأخبار» عبر مصادر، أن وزارة التجارة والصناعة تتجه إلى تنفيذ تغييرات جوهريّة على قرار البيع بالتقسيط بسعر الكاش، إذ ستصبح مشتريات المواطنين والمقيمين بالتقسيط محملة بفوائد من 5 إلى 10٪، فيما سيقتصر حد المشتريات من 5 آلاف دينار ليصبح ما بين 2000 و3000 دينار كحد أقصى، وكذلك خفضت الفترة المتاحة للسداد إلى النصف تقريباً لتصبح بواقع 18 شهراً بدلاً من 3 سنوات.

وأكدت المصادر أن وزارة التجارة والصناعة انتهت من إعداد قرار وزاري جديد بشأن البيع بالتقسيط بسعر الكاش، وذلك استكمالاً لقرارها الصادر في 16 مايو 2023، والذي اعترضت عليه بعض شركات بيع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية خصوصاً الفقرة (ث) من المادة 3، والتي تحدّد أنه يتمّ البيع بالتقسيط بنفس سعر السداد الفوري.

غرامات مالية بين 1000 دينار و10 آلاف لغير الملتزمين

## «التجارة» تُحدد الفئات الملزّمة بتسجيل هوية المستفيد الفعلي

الداخلية أو الخارجية، والشركات المملوكة للحكومات. وقالت الوزارة إن جميع أصحاب السجلات التجارية، بناء على القرار الوزاري رقم 16 لسنة 2025، سيكونون ملزّمين بتحديد هوية المستفيد الفعلي عبر بوابة السجل التجاري: http://ereg.moci.gov.kw، وأنه في حال عدم الالتزام ستكون هناك غرامات مالية تبدأ من 1000 وتصل إلى 10 آلاف دينار، لذا يجب على الجميع المسارعة بالإفصاح وتحديد هوية المستفيد الفعلي لتفادي العقوبات المالية.

الكيانات القانونية، أي جهة تمارس نشاطاً تجارياً، مطالبة بالإفصاح والتسجيل في نظام المستفيد الفعلي وفقاً للقرار الوزاري رقم 16 لسنة 2025. وأخيراً، قالت «التجارة»، إن المدير في الترخيص التجاري سيكون ملزّماً بالتسجيل في هوية المستفيد الفعلي، وهو الشخص المعني في الدخول إلى النظام والإفصاح عن هوية المستفيد الفعلي.

حددت وزارة التجارة والصناعة الفئات الملزمة بتسجيل هوية المستفيد الفعلي، حيث قالت إن التسجيل إلزامي على كل من يملك سجلاً تجارياً، وذلك لأي جهة مسجلة في وزارة التجارة والصناعة ولديها سجل تجاري، سواء كان مؤسسة فردية أو شركة. كما لزمّت الوزارة جميع الترخيصات التجارية بالتسجيل، ويشمل ذلك المؤسسات الفردية والشركات بكل أنواعها، سواء كانت شركات أشخاص أو شركات مساهمة سواء كان الترخيص فعالاً أو موقوفاً، وأيضاً ألزمت جميع

المشتريين سيستخدمونه في مشاريع صناعية محلية تخلق وظائف وتعزز التنوع الاقتصادي. وفي سياق متصل، علمت «الأخبار» أن تكلفة خدمات ضبط الجودة في مصفاة الزور تصل إلى 14 مليون دينار، حيث وافق الجهاز المركزي للمنافسات العامة على ترسية مناقصة خدمات ضبط الجودة بمصفاة الزور على إحدى الشركات التي حازت أقل الأسعار والمطابقة للشروط والمواصفات بمبلغ إجمالي قدره 14,14 مليون دينار.

طرحتها «البتروال الوطنية» على هيئة «مزايدة»

## فرص استثمارية للقطاع الخاص في صناعات «الكبريت»

إلى المحكمة لإيقاف قرار وزير التجارة رقم 81 لسنة 2023 والمتضمن ضوابط وأحكام التسهيلات الائتمانية الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات، والذي أصبح سارياً على كل الشركات التجارية العاملة بالكويت بما فيها شركات الاتصالات التي توفر خدمات الاتصالات التي تجانب بيع أجهزة الهواتف



أعلنت شركة البتروال الوطنية عن مزايدة بشأن بيع منتج الكبريت لإشراك القطاع الخاص في فرص استثمارية لصناعات الكبريت في الكويت، حيث تم طرح المزايدة على شركتين مؤهلتين فقط. وتستهدف تلك المزايدة جذب استثمارات خاصة من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار في صناعات تعتمد على الكبريت داخل الكويت، مثل إنتاج الأسمدة، والمواد الكيميائية، والمطاط الصناعي، وذلك من أجل تعزيز القيمة المضافة بدلا من تصدير الكبريت الخام، في إطار السعي إلى تحفيز التصنيع المحلي باستخدام الكبريت كمادة أولية بما يرفع العائد الاقتصادي، إذ

لتسجل 30,4 مليار دينار.. وتستحوذ على 63,4% من القيمة الرأسمالية للسوق البالغة 47,94 مليار دينار

# 3,3 مليارات دينار قفزة بالقيمة السوقية للبنوك منذ بداية 2025

البنوك استقطبت سيولة قيمتها 1,06 مليار دينار منذ بداية العام.. ما يعادل 23% من سيولة البورصة

بنسبة 14,7٪، لتبلغ نحو 1,47 مليار دينار. وبالتزامن مع الارتفاع المحظوظ في أسعار اسهم البنوك والنمو في صافي أرباح البنوك في عام 2024، فإن تقييمات القطاع (مكررات القيمة الدفترية) لا تزال عند مستويات مقبولة، ويتداول قطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت حالياً عند مكرر ربحية 19 مرة على أساس أرباح فترة آخر 12 شهر، بينما سجل مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للقطاع P/BV Ratio 2,17 مرة. وحققت البنوك المحلية التسعة صافي أرباح خلال العام الماضي بنحو 1,66 مليار دينار بنمو 8,13٪ مقارنة بـ 1,53 مليار دينار في عام 2023. وأظهرت البيانات المالية للمجموعة لقطاع المصرف، أن البنوك التقليدية الخمسة استحوذت على 55,2٪ من أرباح القطاع بـ 916,34 مليون دينار، فيما استحوذت البنوك الإسلامية الأربعة التي أعلنت عن أرباحها، على 44,8٪ من أرباح البنوك بـ 744,08 مليون دينار.

البنك	القيمة السوقية (بالمليار دينار)	أداء السهم	وزن السهم في البورصة	السيولة المتدفقة للسهم (بالمليون دينار)
بيت التمويل الكويتي	13,7	7,4٪	28,2٪	297,34
بنك الكويت الوطني	8,5	15,0٪	17,6٪	197,69
بوبيان	2,8	19,4٪	5,8٪	87,37
الخليج	1,3	5,5٪	2,7٪	183,9
الأهلي	0,808	24,6٪	1,7٪	47,82
ورية	0,524	25,0٪	1,09٪	158,32
برقان	0,819	28,4٪	1,7٪	40,89
التجاري	1,47	14,7٪	3,0٪	0,33
KIB	0,366	17,5٪	0,8٪	46,98

يعادل 105 ملايين دينار، وذلك بدعم من إعلان اتفاقية لشراء حصة 32,75٪ من رأسمال بنك الخليج بمبلغ 498,1 مليون دينار، وبتداولات قياسية على السهم بلغت قيمتها 158,3 مليون دينار. وأيضاً ارتفع سهم بنك البرقان بنسبة 28,41٪ منذ بداية السنة لتسجل قيمته 819 مليون دينار، وكذلك الوضع بالنسبة



«الوطني» نحو 198 مليون دينار خلال أول شهرين من العام الحالي. وارتفعت القيمة السوقية لبيت التمويل الكويتي بنسبة 7,37٪، بما يعادل 941 مليون دينار، لتسجل 13,7 مليار دينار، ويوزن سهمه بنسبة 28,2٪ من إجمالي قيمة «البورصة»، فيما استقطب سهم البنك أعلى مستوى من السيولة بلغت قيمتها

ببورها ارتفعت بنسبة 73٪ عن الفترة ذاتها من 2024. وسجلت جميع البنوك ارتفاعات في قيمتها السوقية منذ بداية السنة، بقيادة بنك الكويت الوطني الذي ارتفعت قيمته السوقية بنحو 1,11 مليار دينار، أي ما يعادل ارتفاعاً نسبته 15٪ لتسجل نحو 8,58 مليارات دينار، ويوزن في السوق نسبته 17,6٪، فيما بلغت قيمة التداولات على سهم

سجل مكاسب بـ 10,9٪، أما مؤشر السوق الرئيسي الذي يضم الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد ربح 6,2٪ منذ بداية السنة الحالية. واستقطبت البنوك منذ بداية السنة الحالية سيولة قيمتها 1,06 مليار دينار، أي ما يعادل 23٪ من إجمالي السيولة المتدفقة إلى البورصة، التي بلغت حوالي 4,58 مليارات دينار، والتي

المجلد المالي  
سجلت القيمة السوقية للبنوك قفزة بقيمة 3,3 مليارات دينار خلال أول شهرين من عام 2025، لتبلغ مستوى 30,4 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي، ما يعادل 63,4٪ من القيمة الرأسمالية السوقية لبورصة الكويت، والتي سجلت بدورها 47,94 مليار دينار كما في 24 فبراير الماضي. وتأتي هذه المكاسب القوية لأسهم البنوك لتواصل مكاسبها خلال العام الماضي والبالغ 2,5 مليار دينار، وذلك بدعم من النتائج المالية الجيدة للبنوك العام الماضي وقوة ملائمتها المالية وتفاؤل المستثمرين بالنتائج المستقبلية ودور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الاقتصادية.